

المخيمات الفلسطينية في لبنان: نزع السلاح في زمن التحولات الإقليمية

كتبه: فتحي نمر، جابر سليمان، وسام سباعنة . أغسطس 2025

في ظل تصاعد الخطاب الرسمي اللبناني بشأن نزع سلاح الفصائل الفلسطينية داخل المخيمات، تقدّم هذه الخطوة بوصفها جزءاً من جهود "ضبط السلاح غير الشرعي" و"تعزيز السيادة اللبنانية"، لكنها تُقرأ في الأوساط الفلسطينية والإقليمية كتمهيد لمرحلة جديدة من الضغط السياسي والأمني، لا على الفلسطينيين وحدهم، بل في إطار سيناريو أوسع يعيد رسم ملامح الترتيبات الأمنية في المنطقة، ما يضفي على هذه الخطوة أبعاداً تتجاوز حدودها المحلية بكثير.

ويأتي هذا التوجّه في سياق معقد يتدخل فيه المحلي والإقليمي، إذ تترافق خطوة نزع السلاح مع محاولات محاصرة سلاح حزب الله، في إطار إعادة تشكيل التوازنات الداخلية بدفع خارجي. كما تحضر في الذاكرة الجمعية للفلسطينيين محطات مريرة كمجردة صبرا وشاتيلا، التي وقعت بعد تكثيف البنية الدفاعية للمخيمات، ما يثير مخاوف مشروعة من تكرار سيناريوهات الإضعاف ثم الاستهداف. في السياق ذاته، يثير الحديث عن نزع سلاح الفصائل الفلسطينية تساؤلات حول التوقيت، لا سيما في ظل استمرار الاحتلال الصهيوني لأجزاء من جنوب لبنان. ويعيد هذا المشهد إلى الأذهان ما جرى في مخيم جنين بالضفة الغربية، حيث سعت السلطة الفلسطينية بدعم إقليمي إلى فرض سيطرتها داخل المخيمات بحجّة "فرض النظام"، وهو ما اعتذر حينها امتداداً لمنظومة التنسيق الأمني مع الاحتلال.

في مختبر السياسات هذا، ينضم إلينا الأستاذ جابر سليمان، والأستاذ وسام سباعنة، بمشاركة الميسر فتحي نمر، في جلسة تحليلية تبحث في دلالات خطوة نزع سلاح اللاجئين الفلسطينيين،



وتقاطعاتها مع الحسابات الإقليمية.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.